شعار مرفوض..!!

فاجأنا السيد/ حسن الألفى وزير الداخلية فى خطاب له فى إحدى المناسبات التى نظمها جهاز الشرطة، بأنه قرر -وحده ومن تلقاء نفسه- تغيير شعار الشرطة ليصبح «الشرطة والشعب فى خدمة الوطن»، بعد أن كان هذا الشعار هو: «الشرطة فى خدمة الشعب»..!!

ومع أننا لسنا ممن يؤمنون بالشعارات، وإنما يحكمون فقط على «الأداء» والتطبيق، إلا أن الشعار الجديد الذى أطلقه السيد/ حسن الألفى يستحق المناقشة سواء من ناحية الشكل، أو من ناحية المضمون، أما من ناحية الشكل، فإن شعار الأداء لأى جهاز من أجهزة الدولة هو جزء من سياسة الحكومة التى تتقدم بها إلى مجلس الشعب بعد تشكيلها ليقرر فى ضوء هذه السياسة منحها الثقة أو حجبها عنها، وبالتالى فليس من حق أحد الوزراء -منفردا- أن يختار الشعار الذى يراه لوزارته- وحده ومن تلقاء نفسه- فلابد من رقابة الشعب على هذا الشعار ولابد له من الموافقة أو الاعتراض على أى شعار قائم أو شعار جديد.. هذا بطبيعة الحال إذا كان شعار أى جهاز من أجهزة الدولة يعبر فعلا عن هدف هذا الجهاز وطريقة ممارسته لمسئولياته، أما إذا كان الهدف من رفع الشعار هو أغراض الدعاية، و«الانتشار»، من خلال أجهزة الإعلام فهذه مسألة أخرى لا نظن أنها يمكن أن تعبر عن المسئولية أو احترام عقول المواطنين. أما من ناحية الموضوع، فإن شعار السيد/ حسن الألفى «الشرطة والشعب فى خدمة الوطن» فهو شعار لا سند له من أى فكر دستورى أو سياسى، فليس هناك شىء مجرد اسمه الوطن يخدمه الشعب وتخدمه الشرطة، وإنما هناك شىء اسمه الشعب -أى مجموع المواطنين- وهذا الشعب هو مصدر السلطة فى أى دولة وهو الذى تخدمه جميع سلطات الدولة وأجهزتها، فهو الذى يدفع رواتب جميع العاملين فى هذه الأجهزة من أجل خدمته ووفقا لإرادته، بما فى ذلك جهاز الشرطة.

وإذا كانت الدولة تتكون من ثلاثة عناصر -وفقا للرأى السائد لجميع رجال القانون، هى الشعب والأرض والسيادة، فإن كلمة الوطن لا يمكن أن تعبر إلا عن «الإقليم» الذى يعيش عليه شعب من الشعوب ويقيم عليه سلطات تتولى أعمال السيادة بإرادة هذا الشعب وتحت رقابته. فالوطن بالنسبة للشعب كالمسكن بالنسبة للأسرة، ولا يمكن أن تكون الأسرة فى خدمة «المسكن» لكن الطبيعى أن يكون المسكن فى خدمة الأسرة..!

لذلك فكلمة الوطن لا تستعمل عادة إلا عند الحديث عن الأخطار الخارجية، فنقول إن الجيش يحمى حدود الوطن، أى إنه يدفع أى خطر يتهدد «إقليم» الدولة وبالتالى فهو يدفع الخطر عن الشعب الذى يقيم فوق هذا الإقليم أما إذا كنا نتحدث عن أجهزة تتولى خدمة الشعب داخل حدود بلاده، فأن دور هذه الأجهزة يقتصر على خدمة الشعب وليس الوطن.. وكفاها فخرا أن تكون فى خدمته.. وكثيرا ما خلطت الأنظمة الشمولية بين المعانى المختلفة -عن عمد- واستخدمت ألفاظا مجردة للتغطية على أهدافها المستترة فى استمرار سيطرتها وتحكمها، فسمعنا تعبيرات مثل النظام، وأمن الدولة، والقيادة السياسية، وغيرها من التعبيرات «المجردة» فى إشارة إلى أمن وبقاء الأنظمة الحاكمة، وبصرف النظر عن رأى الشعب فى هذه الأنظمة وحكمه عليها، أما الأنظمة الديمقراطية فإن الحديث فيها يدور دائما عن الشعب- أو عن المواطن بالتحديد- الذى هو الهدف فى أى مجتمع ديمقراطى، تعمل من أجله جميع أجهزة الدولة، وتستمد من إرادته جميع سلطاتها وحقوقها فانتماء الدولة إلى المواطن هو المدخل الطبيعى والشرعى لانتماء المواطن إلى الدولة وليس العكس، لذلك -مثلا- اتخذت الحركة الوطنية المصرية شعارا لها فى مطلع القرن العشرين يقول: إن الأمة فوق الحكومة وهو الشعار الذى أطلقه سعد زغلول، وهو ذات الشعار الذى يتمسك به حزب الوفد حتى اليوم، وتنشره جريدة الوفد على صدر صفحاتها الأولى كل صباح، إيمانا بأن الهدف من أى عمل سياسى هو الشعب -وليس السلطة- وتعبيرا أيضا عن أن إرادة الشعب تسمو على إرادة أية حكومة.. أو أى فرد..

لكن السيد/ حسن الألفى قد قرر -وحده ومن تلقاء نفسه- أن يكون الشعب فى خدمة الأرض التى يعيش فوقها، وهو فى حقيقة الأمر يعنى أن يكون الشعب فى خدمة نظام الحكم، وهو تعبير غير مسبوق فى شئون السياسة ومفاهيم القانون، وكان الأجدر بالسيد وزير الداخلية أن يرجع إلى أساتذة القانون فى كلية الشرطة- أو أكاديمية الشرطة كما يسمونها- ليشرحوا له الفرق بين الشعب والأرض التى يعيش عليها، وبين الأمة والسلطة التى تقوم بإرادة هذه الأمة وتعمل على خدمتها، بدلا من الانزلاق إلى هذه الشعارات الفارغة من أى مضمون، وكان الأجدر بالسيد وزير الداخلية أن يراقب معاملة أجهزة الشرطة للمواطنين- وكأنهم جميعا من اللصوص والخارجين عن القانون - وأن يصحح المفاهيم الخاطئة التى بدأت تنتشر فى رؤوس البعض بأن «الباشا» فوق «السيد» بحجة مضللة وواهية هى خدمة الوطن.

أحمد طلعت

الوفد